

بتعين المستعمل لاجل نقصانها وعلمها بالحساب ان نظرية الممكن من الاجتهادات
 الواقعة في المسئلة بحسب اجتهاد من يقطن ان يكون المستعمل هو الابن وان يكون وابنت
 تفعل لكل منهما بنسبة ثم جعل المسئلتين واحد جامعتهما بان يحصل اقل عدد يقسم
 على كليهما وذلك ان مسئلة استهلاك الابن يصح على طريق المناجحة من ثمانية واخر
 لان مسئلة حياته من سنة عشر تقسم عليه وعلى الزوجة والابن كحي نيران المستعمل ما عمن
 سبعة اسهم تقسم برزاهم واجده الا ان المسئلة مائة من لانه والسبعة تباينها فاضرب
 لانه في ستة عشر يحصل لثمانية واربعون للزوجة منها لانه عشر ستة بالزوجية وسبعة
 بالامومة والاربعون والاربعون احدى وعشرون بالبنة واربعه عشر بالاجرة والاشراك
 بين نصيبهما فلا اختصار ومسئلة استهلاك البنت يصح بالاختصار من تسعة لان
 مسئلة حياتها من اربعة وعشرين تقسم عليها وعلى الزوجة والابن كحي ثمانية مائة من سبعة
 تقسم برزاهم واخر فثلثتها من لانه والاربعة تباينها فاضرب لانه في اربعة وعشرون
 يحصل اثنان وسبعون للزوجة منها ستة عشر تسعة بالزوجية وسبعة بالامومة
 ولان ستة وعشرون اثنان واربعون بالبنة واربعه عشر بالاجرة وينصيبها ثمانية
 بالامان فترد المسئلة الى ثمانية تسعة ونصيبها للزوجة الثلثة لانه ونصيبها من الثلثة
 سبعة فصحت بالاختصار من تسعة واقل عدد تقسم على كليهما اى مسئلة استهلاك
 الابن والبنت مائة واربعه واربعون لولا فقام بالثلث وهذا العدد هو المسئلة
 لجامعة فاقسمه على مسئلة استهلاك الابن يخرج لانه وموجر سهمها وعلى مسئلة

الاشراك

استهلاك البنت يخرج ستة عشر وهو جرسهم فاضرب نصيب كل
 واحد من الام والابن من كل واحد من المسئلتين في جرسهم وادفع له اقل
 الحاصلين لانه المتيقن فاضرب الام نصيبها لانه عشر من سبعة استهلاك
 الابن في جرسهم لانه يحصل لها تسعة وثمانون وارضرب للاخ نصيبه منها خمسة
 وثمانون للملثة يحصل له مائة وخمسة وارضرب للام نصيبها من مسئلة استهلاك
 البنت اثنين في جرسهم ستة عشر يحصل لها اثنان وثمانون وارضرب للاخ نصيب
 منها سبعة في الستة عشر يحصل له مائة واثنان عشر فادفع للام لاسي في الابن وهو
 الحاصل لها بقدر استهلاك البنت وهو اقل من حاصلها بقدر استهلاك
 الابن لانه تسعة وثمانون وادفع للاخ مائة وخمسة وهو الحاصل له بقدر
 استهلاك الابن وهو اقل مما يحصل له بقدر استهلاك البنت لانه مائة واثنان
 والموقوف بينهما سبعة حتى يضطحا او يقوم بينه بتعين المستعمل منهما بان اضطر
 فذلك وان قامت بينه باستهلاك الارث كانت السبعة للام واستهلاك البنت كانت
 للاخ فان استهلكا معا فقد عمت حكمه في الاصل فقس عليه ما يشبهه فصل
 في حكم ارث المفقود والارث منه والارث معه وهو من عاج عن طئه وطالت
 غيبته وانقطع جزوه وجعل حاله ولا يدرك اى حوامر ميت سوا كان سبب
 ذلك سفر الم حصرا قنالا ام انكسار سفينة ام غيرها وفي معناه الاستير
 الذي انقطع جزوه وخالف سعيدين المسبب فاجعله في معناه بقاء الارث اعني